

Hadis Metninin Sünnete Arzı: Hadisciler ve Çağdaş Fikrin Konuya Yaklaşımı

عرض متن الحديث النبوي على السنة وموقف المحدثين والحداثيين من العرض

Khalil OROT

ORCID ID: 0000-0002-1903-7714

KSÜ Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü Doktora Öğrencisi, Kahramanmaraş /Türkiye,
khalil.orot@gmail.com

Makale Bilgisi/Article Info:

Geliş/Received: 23.09.2022 Düzeltme/Revised: 02.11.2022 Kabul/Accepted: 14.11.2022

Araştırma Makalesi / Research Article

Atif / Cite as: Orot, K. (2022). Hadis Metninin Sünnete Arzı: Hadisciler ve Çağdaş Fikrin Konuya Yaklaşımı. Antakiyat, 5(2), 284-301

Öz

Hiz. Peygamber'e isnad edilen hadislerin isnadı açısından olduğu kadar metni açısından tenkid edilerek günümüze ulaşmasında selef alimleri gayret sarfemişlerdir. Bu sebeple hadis metninin Hiz. Peygamber'e sadece sahih bir isnadla ulaşmasıyla yetinmemişler hadisin menini akla, Kur'an'a sabit sünnete, muhteva bütünlüğü olan diğer hadislerle, tarihi vakaya uygunluğu açısından değerlendirmişlerdir. Bu çerçevede klasik ve modern dönemde bir çok çalışma yapılmıştır. Bu çalışmalar sayesinde hadislerin sahihi, zaafı ve uydurulmuş olduğuna hükümler verilmiştir. Araştırmamızda klasik ve modern yaklaşımlar çerçevesinde hadislerin metnini sabit sünnete ya da diğer hadislerle arz yöntemi açısından değerlendirilmiştir. Modern dönemde hadislerin tespitinde aklın ve hislerin kabul etmediği bazı örnek rivayetler incelenerek araştırmalara işaret edilerek analiz ve değerlendirmeler yapılmıştır. Klasik ve modern dönemde hadise bakışı ekleyen hususlarda ilmi verilerin bir yöntem olarak bulguları esas alan yaklaşımların genel kabul gördüğü ifade edilebilir. Hiz. Peygamber'in insanlığa ait ve onun tarihine ait bilgileri mi yoksa vahye müstenit açıklamaları mı sorusu da bu çerçevede ele alınmıştır. Araştırmanın temel amacı Nebevî metinleri sabit sünnete arz ederek Nebevî hadislerde metin tenkidinin önemini ortaya koymaktır. Dolayısıyla kendisinden nakledilen rivâyet ve hadislerin gerektiği gibi en doğru bir şekilde anlaşılmasını sağlayacaktır. araştırma aynı zamanda misal ve hadis örneklerine yer vererek metin tenkit prensiplerine arz konusunun nasıl ele alındığını, bu konuda hadisçilerin ve çağdaş düşünürlerin konuya yaklaşımlarını ortaya koymaktadır.

Anahtar Kelimeler: Sünnet, Rivayetler, Metin, Arz Yöntemi, Modern/Çağdaş yaklaşımlar

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى كشف أهمية نقد المتن في الحديث النبوي من خلال عرض المتن النبوي على السنة الثابتة وبالتالي نخلص إلى فهم الحديث النبوي فهماً صحيحاً موافقاً للسبب الذي ورد الحديث من أجله مع الأخذ بالحسبان الزمان والمكان المرتبط بالواقعة المتعلقة بالحديث النبوي. ويعرض هذا البحث نماذج للأحاديث وكيفية عرضها للقواعد والأسس المنهجية التي أعتادها الحديث قديماً وحديثاً في نقد المتن وخاصة متن الحديث النبوي. والبحث يتناول في المطلب الأول موقف الصحابة من عرض السنة على السنة وموقفهم من هذه المسألة واهتمام الصحابة بالسنة النبوية بشكل عام. وكذلك يتعرض المقال لمعنى عرض السنة على السنة وموقف المختصين في الحديث ويتناول وجهة نظر المفكرين الحديثيين المهتمين بنقد متن الحديث بشكل عام ونقد المتن بالعرض على متن حديثي مثله. ويذكر البحث روايتين دار حولهما الحديث والنقاش في نقد المتن كنماذج لمسألة عرض السنة على السنة. ويتناول البحث أيضاً أسباب اختلاف الألفاظ في الحديث الواحد وإمكانية التعارض بين السنة القولية والسنة الفعلية. وفي نهاية البحث ينتهي الموقف الذي هو أقرب للمعقول وأكثر قبولاً بذكر الأدلة وأسباب الترجيح في ذلك.

كلمات مفتاحية: منهج العرض ، السنة، الروايات، الصحابة، الحديثيين.

المقدمة

موضوع نقد المتن ما يزال يثير اهتمام الكثير من الباحثين في علم الحديث والمشتغلين في هذا المجال ونجد العديد من المؤلفات والدراسات والمقالات التي تناولت مسألة نقد متن الحديث النبوي وقد شملت هذه الدراسات جوانب كثيرة للنقد من نقد الحديث بالعرض على القرآن الكريم أو حديث مثله أو على العقل وكذا عرض متن الحديث على الوقائع والأحداث التاريخية ومثله العرض على العلم التجريبي أو كليات الدين ومبادئه. وكل هذا الجهد المبذول في هذا المجال هدفه الرئيسي هو الإحاطة بجوهر المتن الحديث النبوي والوقوف على صحة المنقول عن النبي وتمييز الغث من الثمين والضعيف من القوي وبذلك يظهر حقيقة المنسوب إلى النبي حقيقة وما قاله فعلاً ويتبين بوضوح ما وضع على لسانه من أقوال وأضيف إليه من أفعال زوراً وبهتاناً. وكان من أسس ومقاييس نقد المتن النبوي مقياس عرض الحديث المنقول عن النبي على السنة أو الأحاديث الأخرى التي نقلت عنه للوقوف على مدى التوافق بين هذه الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه والتي تحتوي على مضمون واحد أو تروي حادثة تاريخية أو واقعة من الوقائع التي وقعت في العصر النبوي .

وهذه المقالة تبحث هذا المقياس من مقاييس النقد مشتملة على معنى العرض على السنة مع التعرض على موقف الصحابة واهتمامهم بهذا النوع من العرض وكذا موقف أهل الحديث قديماً ومعاصرين والحداثيين من هذا العرض ومدى توجههم وتقبلهم له داعماً ذلك بالأمثلة التي تعني البحث وتظهر الهدف المنشود من المقال للعلن.

ويشتمل هذا البحث على ستة مطالب:

المطلب الأول: الصحابة وموقفهم من السنة النبوية.

المطلب الثاني: معنى نقد المتن النبوي بعرضه على باقي السنة، واهتمام الصحابة بهذا النوع من النقد.

المطلب الثالث: نقد المتن النبوي بعرضه على السنة عند المحدثين والحداثيين.

المطلب الرابع: اختلاف الألفاظ وتعدد الروايات في الحديث الواحد، والأسباب الداعية إلى ذلك.

المطلب الخامس: تعارض السنة القولية مع السنة الفعلية.

المطلب السادس: مقارنة الحديث النبوي مع غيره من الأحاديث

المطلب الأول: موقف الصحابة من السنة النبوية:

حظيت السنة النبوية مكانة مهمة في الدين الإسلامي واعتبرت لدى عموم علماء الدين عامة - والمحدثين خاصة - المصدر الثاني للتشريع الإسلامي تلي مرتبة المصدر الأول و الذي هو كتاب الله تعالى، ولذلك حرص النبي المصطفى على تبليغها وإيصالها للناس، بل كان يأمر الناس بالحفظ والتبليغ عنه، فمثلاً كان يقول لهم: «احفظوه وأخبروه من وراءكم»¹، وقوله: «لبيغ الشاهد الغائب»²، بل أمرهم بكتابتها، بعد أن كان ينهاتهم عن ذلك، لحكمة ذكرها أهل العلم³، أشار عبد الله بن عمرو بن العاص إلى شكاية الرواة من أصحاب رسول الله من عدم الحفظ التام لما يسمعون منه عليه السلام حيث تساءلوا عن كتابة ما يسمعون ويضعفون في حفظه من الأحاديث، فأشار النبي إليهم أن يكتبوها⁴. ويذكر عبد الله بن عمرو أيضاً، أنه كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحاول حفظه إلا أن الناس نهوه عن فعل ذلك متعللين ببشرية النبي وأن بشريته تقتضي الكلام في حال الرضا وفي حال الغضب، مما تسبب هذا التعلل في إمساك عبد الله بن عمر عن الكتابة مدة حتى عرض هذا الأمر على رسول الله، فأومأ المصطفى بأصبعه إلى فيه وقال: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق⁵.

فلو لم تكن السنة من الدين لما أمرهم بحفظها وكتابتها، ولما كابدوا في حفظها وتحملوا العناء في سبيل ذلك، ومما يؤكد الاعتناء والاهتمام ما نقله أنس رضي الله عنه أنهم حين كانوا يجالسون النبي يسمعون منه الحديث، فإذا انصرفوا من مجلسه قاموا بمذاكرة ما سمعوه من أحاديث حتى يحفظوها⁶، وكذا يشهد للأمر ما سلكه الصحابي الراوي المكثّر أبو هريرة رضي الله عنه من مسلك في تقسيم ليله إلى ثلاثة، فثلث منها جعلها لنومه وراحته، وثلثها الثاني يمضيها في قيام الليل، وثلثها الآخر يستغلها في مذاكرة الأحاديث التي تلقاها من رسول الله أو سمعها من أصحابه⁷. ولو لم تكن السنة من الدين في نظر المحدثين والرواة لما تجشموا المشاق والصعاب، وكابدوا عناء السفر وتركوا الأهل والولد والوطن في سبيل طلب الحديث، ومن ذلك سعيد بن المسيب حيث كان يضرب في الأرض اللبالي والأيام المتواليّة في سبيل الحصول على رواية واحدة أو حديث تهامى إلى سماعه أن رجلاً قد تحمله، وقيل للشعبي: من أين لك هذا العلم كله فقال: بنفي الاعتماد والسير في البلاد، وصبر كصبر الجماد، وبكور كبكور الغراب⁸، والرحلة في طلب الحديث يدل على أن الصحابة لم يقصروا في تبليغ سنته صلى الله عليه وسلم ونشرها وتعليمها للناس، حتى ملأت الأفاق، وصار أهل الحديث يطلبونها من كل حذب وصوب، وكل هذا يشير إلى أن النبي لم يرحل من هذه الحياة ويلحق بالرفيق الأعلى حتى أرسى مجتمعاً كاملاً على سنته، وأقامه على هديه، وارتوى من حديثه حتى انتشر في الأفاق، وأشار الشيخ المودودي للمجتمع الذي كونه النبي فترة رسالته حتى تكامل هذا المجتمع بتخلقه حول سنته وهديه المستنبط من كل حركة من حركاته حتى انتقله إلى الآخرة، وكيف أن هذا

¹ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط5، دمشق، 1993م، كتاب العلم 25 (رقم: 87)، 291.

² البخاري، كتاب العلم 3 (رقم: 104)، 51/1.

³ ذكر أهل العلم أن النهي كان خاصاً بكتابة غير القرآن مع القرآن على ورق واحد خشية الالتباس بينهما، انظر: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراف، ط3، 1419هـ - 1999م، ص286، محمد مصطفى الأعظمي، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتب الإسلامي، ط1، 1400هـ - 1980م، ص78-79.

⁴ أحمد بن حنبل، مسند أحمد أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب أرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص (رقم: 7017/591/11).

⁵ مسند أحمد مسند عبد الله بن عمرو بن العاص (رقم: 6802) / 406/11.

⁶ محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث وعلومه ومصطلحاته، ص67.

⁷ أبو عبد الله محمد عبد الله الدارمي، سنن الدارمي (مسند الدارمي)، تحقيق حسين أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط1، 2000م، 322/1.

⁸ إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م، 100/9.

المجتمع ضم بين أكنافه الآلاف من الناس الذين سمعوا أحاديثه وكانوا شهوداً على أفعاله وتشيروا هديه الراقي عليه أفضل الصلاة والتسليم ثم تناقلوا هذه الأحداث والوقائع للأجيال التي تلتهم حتى وصلت إلينا⁹.

ولا يغير من هذه الحقيقة -أن السنة من صلب الدين وجوهره- ما يثيره الحداثيون من شبهات قد تخدش هذه الحقيقة أو تضعفها، من مثل زعمهم أن معظم الأحاديث رويت بالمعنى دون اللفظ، الأمر الذي أفقدها الثقة والمصداقية، كما يذهب إلى ذلك الحداثيون من أمثال أبو رية إذ يشير إلى أن مصادر الحديث وكتبه المعتمدة يكاد يخلو من الأحاديث الموصوفة بالحديث الصحيح أو الحسن وقد ورد في هذه المصادر باللفظ نفسه الذي نطق به الرسول وتم ضبط تراكييب الجملة الواحدة على حقيقتها، ويستنتي أبو رية بعض الألفاظ المفردة المنثورة هنا وهناك وقد حافظت على حقيقتها كما وردت من مصدرها ولكنها قليلة ونادرة لا ترقى إلى درجة الاستدلال والاحتجاج بها، ويرجع أبو رية الحديث المسمى بالصحيح في اصطلاح أهل الصناعة إلى أن المقصود منه صحيح في نظر روايته ولا يعني ذلك صحة الحديث في ذاته¹⁰. كلامه هذا هو الظاهر، وأما قصده المختبئ خلف هذا الكلام فلا يخفى على عاقل، فهو يريد أن يقرر أن معظم أحاديث السنة رويت بالمعنى، وما روي باللفظ لا يكاد يذكر، وهذا كاف للتشكيك في السنة، والطعن في صحتها من زاويته¹¹.

والحقيقة أن هذا الكلام صحيح من جانب، لكن فيه إغفال لجانب مهم وهو أنهم أجازوا الرواية بالمعنى بشرط الفهم للحديث، وبدون الفهم لا تقبل الرواية، فأَيّ مانع من الرواية بالمعنى إذا قدر الراوي على توصيل الفكرة التي يريدها الشارع، لا سيما عندما نعلم أن الشرع لم يتعبدنا بلفظ الحديث كما هو الشأن في القرآن الكريم¹². أليس من سمع منك حديثاً وفهمه فهماً صحيحاً، ثم نقله إلى الآخرين كما فهمه ولو لم ينقله بحرفيته، فإنه يكون قد بلغ عنك ونقك كلامك؟ وهكذا هو الشأن بالنسبة للصحابة الكرام مع حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، مع العلم أن منهم من يمتلكون ملكة الحفظ فكانوا يؤدون الحديث بحرفيته رضوان الله تعالى عنهم.

المطلب الثاني: معنى نقد المتن النبوي بعرضه على باقي السنة واهتمام الصحابة بهذا النوع من النقد:

لم يقع الباحث على تعريف واضح لمعنى عرض المتن النبوي على غيره من نصوص السنة، ولكن فيما يظهر للباحث أن معناه: قبول المتن النبوي أو رده بناء على مدى موافقته لما هو محفوظ أو مشهور من السنة، أو مخالفته لها، ولما كانت السنة النبوية في نظر الصحابة مصدر هام من مصادر التشريع، بل إنها عندهم تلي القرآن الكريم¹³، لم يكن هذا يمنعهم من رد بعض الأحاديث التي رويت على السنة بعض الصحابة مما يخالف المحفوظ من السنة النبوية، وهم في ذلك يستندون إلى أمرين اثنين:

9 انظر: محمد طاهر حكيم غلام رسول، السنة في مواجهة الأباطيل، دعوة الحق (سلسلة شهرية تصدر مع مطلع كل شهر عربي - السنة الثانية: 1402 هـ ربيع الأول العدد 12، ص 112.

10 أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية دار المعارف، القاهرة، ص 8.

11 انظر: السنة في مواجهة الأباطيل، محمد طاهر حكيم، ص 131.

12 انظر: المصدر نفسه، ص 132.

13 ففي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟»، قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟»، قال: في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا في كتاب الله؟، قال: أجتهد رأيي، ولا ألو

فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله». سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، سنن أبي

داود، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، كتاب الأفضية 23 (رقم: 3592)، 303/3.

الأول: أن رواة هذه المتون رغم أنهم من الصحابة، لم يمنع ذلك من نقدها، لاعتقادهم أن الوهم والنسيان له مدخل في رواية الحديث، والصحابة غير معصومين.

الثاني: أن عدالة هؤلاء الرواة غير كافية لصحة المتن وقبول الرواية.

فمن ذلك: ما قام به عمر وعلي وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، وغيرهم، من تقديم لمتون سمعوها من غيرهم من الصحابة بعد أن عرضوها على ما حفظوه من السنة المطهرة، وما شاع منها بين الصحابة، ومما يساق كشاهد على ذلك ما رواه عبيد بن رفاعه من موقف زيد بن ثابت وقتواه المتعلق بالغسل الإنزال، حيث أنه كان يفتي أنه ليس على المرء غسل من جماع لا إنزال فيه ويكفيه في ذلك غسل الفرج والوضوء. إلا أن السائل الذي لم يطمئن لفتوى زيد يأتي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهو في جمع من الصحابة بينهم علي ومعاذ بن جبل ويخبره بفتوى زيد في الغسل من جماع من غير إنزال، فما كان من عمر إلا ويطلب بحضور زيد بن ثابت ويثبت منه مصدر فتواه وهل عنده ما يستدل به من حديث أو رواية وكذا يسأل الرهط من الصحابة فيشير عليه رضي الله عنه أن يسأل أمهات المؤمنين إن كان عندهم شيء من ذلك ظهرن عليه. فيجد عمر بغيته عند السيدة عائشة رضي الله عنها برواية تخالف فتوى زيد بن ثابت حيث نقلت عائشة رواية قالت فيها: «إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل». فقال عمر عند ذلك: لا أعلم أحداً فعله ثم لم يغتسل إلا جعلته نكالا¹⁴.

ففي هذا الحديث يتجلى واضحاً كيف ردّ عمر ما تناقله وأفتى به زيد بن ثابت، لما هو مشتبه بين الصحابة وأمهات المؤمنين، بل إن قول عائشة ورايتها للحديث المحفوظ عندها، فيه ردّ لحديث: «الماء من الماء»، واضح، لأن عائشة أدري بالأحوال الخاصة بالنبي صلوات الله عليه من غيرها ولهذا كان موقف عمر الأخذ بالرواية التي نقلتها ورده ما جاء من طريق زيد.

ويمكن هنا أن نذكر مثالا آخر في تعامل الصحابة مع الروايات المتعارضة وكيف أنهم يقومون بعرض الرواية التي تنقل إليهم على الروايات المحفوظة عندهم، وبذلك يصلون إلى الفهم الصحيح للحديث والوصول إلى الحقيقة المطلوبة. فمن ذلك ما كان عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مسألة مس الطيب للمحرم بعد الرمي والطلق حيث أنه كان يرى حرمة مس الطيب والنساء للمحرم قبل الطواف والتحلل ويستند في ذلك لما ثبت عنده: «إذا رميتم وحلقتم فقد حلّ لكم كل شيء، إلا الطيب والنساء»¹⁵. وكان ابن عمر -أيضاً- يذهب إلى ذلك. ولكن السيدة عائشة وابن عباس ردّا ما ذهب إليه عمر وابنه من حرمة الطيب بعد الإحرام، وناقشا مستند عمر وابنه والرواية التي ساقوها بعرض هذه الرواية على الروايات التي تتضمن إباحة الطيب بعد الرمي والطلق مباشرة، واستندا إلى ما حفظاه من السنة، فقد روي أن عائشة رضي الله عنها قالت: «أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله وإحرامه»¹⁶. وأما ابن عباس فقد ورد عنه قوله: «إذا رميتم الجمرة حلّ لكم كل شيء إلا النساء حتى تطوفوا بالبيت. فقال رجل: والطيب يا أبا العباس؟ فقال له: إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضح رأسه بالمسك، أو طيب هو أم لا؟»¹⁷.

¹⁴ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، تحقيق: د رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص62

¹⁵ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عطا، دغر الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003، كتاب الحج، (رقم: 9597) 222/5.

¹⁶ المصدر نفسه، كتاب الحج، (رقم: 9591) 221/5.

¹⁷ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب المناسك، 25، (رقم: 1011/2 (3041).

ومن الأمثلة كذلك موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من شرب الماء وقولاً حيث أنه عندما بلغه أن أناساً يكرهون شرب الماء قائماً، فما كان منه إلا أن يقف أمام الناس ويشرب واقفاً ثم يرفق فعله هذا بما شاهده من شرب النبي قائماً مستندلاً بهذه الرواية على صحة موقفه وردة لما تتناقله الناس من الشرب قائماً¹⁸

ويظهر جلياً من هذه الأمثلة وغيرها كيف أن الصحب استخدموا عرض المتن على السنة الثابتة أو المحفوظ منها لدى الناقدين، كمقياس من مقاييس نقد المتن النبوي، بغية معرفة المتن الصحيح من غير الصحيح.

المطلب الثالث: نقد المتن النبوي بعرضه على السنة عند المحدثين والحداثيين:

ومن قواعد نقد المتن التي اعتمدها المحدثون عرض المتن على عموميات السنة، وأصولها العامة، وذهب إلى هذا عدد من المحدثين، وقالوا إذا تعارض متن الرواية مع المبادئ العامة التي تشتمل عليها السنة فعند هذه الحالة يحكم على هذه الرواية بالرد، وأكد كثير من المحدثين أن الخبر إن خلا من الشواهد والمتابعات التي تشهد له وتقويه وتدعمه وكان هذا الخبر في أصله ومتمه مخالف للأصول المستنبطة من السنة عند ذلك يعلم يقيناً أن هذا الخبر مكذوب وما وضعه إلا راويه الذي تفرد بروايته وشذبه عن الجماعة¹⁹. وذهب كثير من مشاهير المحدثين إلى أن الحديث الغريب لا يحتج به ولو كانت روايته عن كبار الرواة الثقة من أمثال مالك ويحيى بن سعيد وغيرهم من أئمة أهل الحديث²⁰.

والمحدثون في هذا الشأن إنما سلكوا مسلك الصحابة في رد أحاديث بعرضها على ما حفظوه من السنة، كما فعلت عائشة وعمر وعلي وابن عباس، قاموا بنقد متون وروايات سمعوها من صحابة آخرين بعرض هذه الروايات على متون أصح منها أو محفوظة مشهورة من السنة النبوية، كما سبق أن ذكرنا ذلك.

موقف الحداثيين من عرض المتن على باقي السنة:

لم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- أن الحداثيين قد لجؤوا إلى نقد المتن النبوي من خلال عرضه على عموم أحاديث السنة، والسبب في ذلك حسب ما يظهر للباحث أنهم يرفضون خبر الأحاد بدعوى أنه ليس وحياً²¹، فلا داعي لعرضه، وحجتهم في ذلك أنه لو كان وحياً للزم به الصلاة كالقرآن الكريم²²، وقالوا أيضاً: إنه غير قطعي، فلا يمكن الاعتماد عليه والاستدلال به في مسائل الدين، ولذلك فهم يرون أن الأخذ به مقصور على عصر نزول الوحي دون غيره من العصور²³. حتى الحديث المتواتر لم يسلموا به، فقد زادوا في شروط قبوله على ما وضعه المحدثون من الشروط، الأمر الذي جعل الحديث المتواتر لا وجود له²⁴، بل صرح بعضهم أن المتواتر هو الجانب العملي من السنة فقط، ولهذا يؤكدون أن المصدر الذي يجب أن

18 البخاري، كتاب الأشربة 77 (رقم: 5292)، 130/5.

19 محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مغبذ التميمي، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م، 1/155.

20 أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تحقيق محمد الصباغ، بيروت، دار العربية، 1974م، ص29.

21 انظر في تفصيل ذلك: الحارث فخري عيسى عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة، دار السلام، مصر، 2000، ص119-133، وذكربا أوزون، جناية البخاري، رياض الريس للنشر، ط1، ص59.

22 انظر أدلتهم في: عايب ذياب ووالي عبد الرزاق، المتون التي انتقدها الحداثيون في صحيح البخاري، الجامعة الجزائرية، 2020، ص62 وما بعدها.

23 حارث فخري عيسى، الحداثة وموقفها من السنة، ص152.

24 انظر لمعرفة هذه الشروط: المتون التي انتقدها الحداثيون في صحيح البخاري، عرض ونقد ص59.

يكون العمدة في الدين الإسلامي هو نصوص القرآن والسنة المتواترة، ثم يفصلون المقصود من السنة المتواترة على أنها سنن رسول الله العملية مثل كيفية الصلاة وصفة أدائها وكذا الحج ومناسكه الواردة عن النبي عليه الصلاة والسلام²⁵.

لكن الحدائين نقدوا أحاديث بعرضها على ما يسمونه بماهية الإسلام وروحه العامة، ويقصدون بماهية الإسلام وروحه، جوهره، وبما أن هذا الجوهر قابل للتغيير باستمرار ويمكن أن يجدد تشكله، وليس من المعطيات والأمور الثابتة²⁶ يستنبط ويكتشف دائماً بشكل يوازي تطور الوعي عند الإنسان²⁷. هذا الادعاء يفضي بداهة إلى أن فهم النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة للنصوص غير ملزم للجبل الذي جاء بعدهم، بل كل أهل عصر ومصر بإمكانهم أن يفهموا النصوص فهما خاضعاً للظروف الاجتماعية والأحوال الواقعية التي يعيشونها، فلكل عصر عقول ورجال²⁸. هذا الموقف الذي سلكه الحدائين دفعهم إلى إنكار جملة من الأحاديث التي يرون أنها تخالف روح الإسلام من ذلك:

- رواية: «من بدل دينه فاقتلوه»²⁹ وكذلك رواية: «لا يقتل مسلم بكافر»³⁰. فقد ردوا هذين الحديثين بدعوى مخالفتها لما جاء به الإسلام من الحرية والعدالة.
- كما أنكروا حديث حادثة شق الصدر بدعوى أن الإسلام دين واقعي وأن العبرة في التكليف بما يتمتع به الإنسان من العقل والحرية والإرادة³¹.

المطلب الرابع: نماذج من مواقف العلماء من عرض الحديث على السنة:

- تحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن اهتمام الصحابة بنقد متن الحديث عن طريق عرضه على باقي السنة، ثم قال: "وهذا العرض للخبر المروي على المحفوظ -يعني من السنة- هو مما يعبر عنه في علم المصطلح بنقد المتن" و أشار أبو غدة إلى أنه يمكن التأكيد على أن لاشتغال بمسألة دراسة الرواي والمتن المروري ودراسة الإسناد من حيث الصحة والضعف بدأ في أواخر القرن الأول من الهجرة النبوية، واعتبر أن هذه الخصوصية ما هي إلا رعاية إلهية فيها حكمة بالغة تحققت على إثرها حفظ السنة النبوية، حيث قال: " وهذه عناية ربانية تحققت لحفظ هذه السنة، والصحابة الأجلة متوافرون والتابعون العلماء الأخيار المتلقون عنهم متكاثرون، فلم يتح للفساد أو التوليد للأخبار -الذي أرادته الأهواء- أن يستقر ويحظى بالقبول والعمل، بل قام النقد والتمحيص في وجهه من أول يوم"³².
- وأما الدكتور محمد عجاج الخطيب فقد تحدث عن القواعد التي كان الصحابة يهتمون بها في رواية الحديث وتناقله -عبر عنها بالخطوط الكبرى- فذكر من جملتها أنهم كانوا يهتمون عن رواية المنكر المخالف لما اشتهر من السنة، وأنهم كانوا يحثون دائماً نقل الروايات والأحاديث المعروفة والمشهورة عند الثقة ويأمرون بنشر هذه الأحاديث بين طلاب العلم، وأشار إلى تنبيهات علي رضي الله عنه في تحديث الناس على قدر عقولهم وبما يعرفون

²⁵ محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، ص395.
²⁶ حارث فخري عيسى، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، ص274.
²⁷ نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة، المركز الثقافي العربي، ط3، 2004م، ص70.
²⁸ انظر: عبد العظيم المطعني، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1420هـ - 1999م، ص123.
²⁹ البخاري، كتاب الجهاد والسير 60 (رقم: 2854) 1098/3.
³⁰ البخاري كتاب الجهاد والسير 60 (رقم: 2882) 1110/3.
³¹ انظر لمزيد من الأمثلة: المتون التي انتقدتها الحدائين في صحيح البخاري ص112 وما بعدها.
³² عبد الفتاح أبو غدة ، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، دار عالم الكتب، ط1، 1984، ص40.

- والتحديث بما هو مشهور لدى الجميع وترك عما ينكرونه من الأمور، وأن ذلك هو الأساس المعمول به للحيلولة دون بث الشائعات والأمور الواهية من الأحاديث³³.
- كما ذكر الشيخ مصطفى السباعي القواعد التي ينتقد بها المتن فذكر من هذه القواعد: "ألا يخالف القرآن أو محكم السنة.... ثم قال: على هذه الأسس الرصينة المحكمة جردوا أنفسهم لنقد الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها، ولا شك أنها أسس سليمة لا يستطيع المنصف أن يكابر في قوتها وعمقها وكفايتها"³⁴.
- ويرى الشيخ محمد أبو زهو أن من الأدلة التي تدل على رد الحديث ووضعه أن يكون مخالفاً..... لدلالة السنة المتواترة... ثم مثل على ذلك بالأحاديث التي تدل على أن من يسمى بأحمد ومحمد لا يدخل النار، فهو مخالف للمعلوم من الدين بالضرورة من أن النار لا يجار منها بالألقاب بل بالإيمان والعمل الصالح³⁵.

المطلب الخامس: اختلاف الألفاظ، وتعدد الروايات في الحديث الواحد، والأسباب الداعية لذلك:

ذكر ابن حجر وغيره من علماء الحديث جملة من الأسباب التي نشأ عنها تعدد الروايات في الحديث الواحد:

- 1- وهم بعض الرواة أو النساخ، وسهوههم عن تأدية الحديث بلفظه، وهو أمر واقع تنبه إليه كبار علماء الحديث، وأشاروا إلى أن الوهم حاصل لا محالة وأنه من طبيعة البشر، ونقلوا أمثلة كثيرة على وقوع الوهم حتى من كبار المحدثين والعلماء بل قالوا الوهم حاصل حتى من الصحابة فيما رووه من أحاديث. فنجد الحافظ ابن رجب الحنبلي ينقل لنا تعجب عبد الله بن المبارك فيقول: "ومن يسلم من الوهم؟ وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث"³⁶. وألف الإمام الزركشي كتاباً عن هذه المسألة³⁷، وقال مسلم في بيان هذه الحقيقة: "فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"³⁸. وقال الإمام الترمذي: "لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم"³⁹.

وقد ذكر الإدليبي نماذج من وهم الرواة⁴⁰:

- من ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «شر الكسب: مهر البغي، وثمن الكلب، وكسب الحجام»⁴¹، وفي رواية أيضاً لمسلم: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث»⁴².

³³ محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، دمشق، 1988م، ص156.

³⁴ مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق، ص302.

³⁵ محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، ص483.

³⁶ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الرزقاء، ط1، 1407هـ - 1987م، 94/1.

³⁷ اسمه: الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق وتخريج: د رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ - 2001م.

³⁸ بحوث في المصطلح، ماهر الفحل [المكتبة الشاملة]، 12/1.

³⁹ ابن رجب، شرح علل الترمذي، 431/1.

⁴⁰ انظر: صلاح الدين بن أحمد الإدليبي، منهج نقد الحديث عند علماء الحديث النبوي، دار الفتح، ط1، 2013، ص301 وما بعدها.

⁴¹ أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله (صحيح مسلم)، تحقيق فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1955، كتاب المساقاة، 22، (رقم: 1568)، 1199/3.

⁴² المصدر نفسه، كتاب المساقاة، 22، (رقم: 1568)، 1199/3.

فنبه الإدلبي على أن هاتين الروايتين تحطان من شأن الحجامة والاكتساب منها، وهي حرفة، بل نوع من الطب، وديننا يبحث على العمل، فكيف يكون ذلك؟

يقول: وهنا يبرز دور علماء الحديث في نقد المتن، ثم ذكر: أن هذا من وهم الراوي، واستشهد على ذلك بأمور:

- أن أنس سئل عن أجر الحجام، فقال: احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حجمه أبو طيبة، وأعطاه صاعين من طعام، وكلم مواليه، فخففوا عنه، وقال: إن أمثل ما تداويتم به الحجامة والقسط البحري، وقال: لا تعذبوا صبيانكم بالغمز من العذرة، وعليكم بالقسط⁴³.

- وقول ابن عباس: حجم النبي صلى الله عليه وسلم عبد لبني بياضة، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم أجره، وكلم سيده فخفف عنه من ضربيته ولو كان سحتاً، لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم⁴⁴.

- وفي رواية أخرى لابن عباس: احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجره، ولو علم كراهية لم يعطه⁴⁵.

- كما أن رواية مهر البغي وثمان الكلب وكسب الحجام قد رويت بوجه آخر، بإبدال عبارة (كسب الحجام) بـ (حلوان الكاهن)، ففي حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن⁴⁶.

- وعند أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «لا يحل ثمن الكلب، ولا حلوان الكاهن، ولا مهر البغي»⁴⁷.

وخرج الإدلبي بنتيجة مفادها: أن رافع بن خديج وهم في روايته (كسب الحجام) لأنها تخالف الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم.

2- الإدراج: والمقصود أن يدخل الراوي شيئاً من كلامه في نص الحديث شرحاً لبعض معانيه أو تعليقاً عليه كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرُّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»⁴⁸.

وفي رواية عند مسلم: «للعبد المملوك المصلح أجران» يقول أبو هريرة: والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك. قال الزهري: بلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبتها⁴⁹.

3- رواية الحديث بالمعنى، إذ بعض العلماء جوز رواية الحديث بالمعنى⁵⁰. ومثل الرواية بالمعنى تقطع الحديث كما يفعل البخاري في الأحاديث المتكررة فإنه يقوم باختصارها أو تقطيعها على أن لا يكون لذلك صلة بما قبله أو بعده كي لا يؤدي ذلك إلى وقوع خلل في المعنى⁵¹.

4- ضبط ألفاظ الحديث من قبل النساخ، كما حصل مع ابن مالك النحو - كما يروي الحافظ القسطلاني - أنه وجد على المجلد الأخير من النسخة اليونانية بخط ابن مالك، وكان أحد نساخ صحيح البخاري، فقد جاء فيه: "فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وضبط على ما اقتضاه علمي بالعربية⁵². كما نبه القاضي عياض على خطورة مسألة إصلاح الخطأ وتقويم اللحن، ثم بين الطريقة السليمة في التصحيح قائلاً: "وأحسن

⁴³ البخاري، كتاب الطب 79 (رقم: 5371)، 2156/5.

⁴⁴ مسلم، كتاب المساقاة 22، (رقم: 1577)، 1205/3.

⁴⁵ البخاري، كتاب العتق 54 (رقم: 2159)، 796/2.

⁴⁶ مسلم، كتاب الأيمان (رقم: 1567)، 1198/3.

⁴⁷ أبو داود، سنن أبي داود، أبواب الإجارة (رقم: 3484)، 279/3.

⁴⁸ البخاري، كتاب الإجارة 42 (رقم: 2410)، 900/2.

⁴⁹ مسلم، كتاب الأيمان (رقم: 1665)، 1284/3. وللمزيد من الاطلاع في هذه المسألة ينظر: Tuzcu, Recep, Buhârî'nin

Sahih'inde Müdrec Hadislerin Tespiti, *Sahîh-i Buhârî: Geleneksel ve Çağdaş Yaklaşımlar*, 2020, s. 143-167

⁵⁰ ذكر ابن حجر أن البخاري ممن يجوزون رواية الحديث بالمعنى، انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 1/136.

⁵¹ انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 1/105.

⁵² انظر: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط7، 1323هـ، 41/1.

ما يعتمد عليه في الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صواباً في أحاديث أخرى، فإن ذكرها على الصواب في الحديث أمن أن يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، بخلاف إذا كان إنما أصلها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب، كما نبه أبو سليمان الخطابي على ألفاظ من هذا في جزء أيضاً⁵³، كما تنبه النسائي إلى مسألة إصلاح اللحن، يقول: "إن كان شيئاً مما تقوله العرب - وإن كان في غير لغة قريش- فلا يغير، لأن النبي كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان ما لا يوجد في كلام العرب، فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن"⁵⁴.

المطلب السادس: تعارض السنة القولية والسنة الفعلية:

أولاً: المراد بالسنة القولية والسنة الفعلية:

- المراد بالسنة القولية: هي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما صدر عنه بعبارة أو ما في حكمها، كقول الصحابي (أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا)، فهي في حكم أقواله صلى الله عليه وسلم، فيخرج بالتعريف القرآن الكريم والأحاديث القدسية لأنها من قول الله تعالى⁵⁵.
 - المراد بالسنة الفعلية: هي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأعمال المتعلقة بالتشريع وبيان الأحكام، والتترك مع قيام الداعي بمثابة الفعل، لأنه كف عن الفعل⁵⁶.
- ثانياً: هل من الممكن أن يقع التعارض بين أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله؟
اتفق العلماء على إمكانية وقوع التعارض بين الأقوال، ولكن اختلفوا في تصور وقوع ذلك في الأفعال على مذهبيين:
الأول: وهم القائلون: يتمتع وقوع التعارض بينهما، وهو قول معظم الأصوليين.
قالوا: إن الفعلين المتعارضين لا يمكن أن يقعا في زمن واحد، وبحال تعدد الزمان فلا تعارض، قال العلائي: "وهذا القول هو الذي أطبق عليه جمهور أئمة الأصول"⁵⁷. وقال الشوكاني: "والحق أنه لا يتصور تعارض الأفعال"⁵⁸.
الثاني: القائلون: يجوز وقوع التعارض بينهما، وهو قول جماعة من أهل الأصول⁵⁹.

أما تعارض الأقوال مع الأفعال:

فبالنظر في كلام الأصوليين⁶⁰ يظهر أنه لا يقع التعارض بين الأقوال النبوية وبين الأفعال إلا إذا تحققت أمور أربعة:

⁵³ انظر: عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط1، 1389هـ - 1970م، ص187.
⁵⁴ انظر: المرجع السابق، ص183.
⁵⁵ محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، إجابة السائل شرح بغية الأمل، الكحلاني ثم الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م، ص82، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، والأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية، عالم الكتب، بيروت، 1406 هـ / 1986م، ص79.
⁵⁶ إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، 2004، 419/4.
⁵⁷ الحافظ صلاح الدين العلائي، تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، تحقيق: محمد إبراهيم الحقاوي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416هـ - 1996م، ص59.
⁵⁸ محمد بن علي، الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، 112/1.
⁵⁹ ينظر: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، 1414هـ - 1994م، 43/6.
⁶⁰ انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي 261/3 وما بعدها، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي، الشوكاني، 81-79/1، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999م، 2/269/.

أولها: أن يكون القول عاماً يشمل جميع المخاطبين، فإن كان موجهاً لفرد من أفراد المكلفين، لم يقع التعارض، ومن الأمثلة على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يُضحى بما دون السنة من الماعز، ثم رخص لأبي بردة، فقد قال له صلى الله عليه وسلم: «ضح بالجدع من المعز، ولن تجزئ عن أحد بعدك»⁶¹.

ثانيها: أن يكون الفعل داخل فيما يجب فيه التأسى والاتباع.

ثالثها: أن يكون الفعل متعارضاً مع القول، بصورة من صورة التعارض التي نصّ عليها الأصوليون.

رابعها: عدم معرفة المتقدم من المتأخر، فإن علم؛ كان المتقدم منسوخاً والمتأخر ناسخاً، سواء أكان فعلاً أو قولاً، ومن أمثاله قوله صلى الله عليه وسلم: «خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»⁶².

ففي هذا الحديث جمع بين الرجم والجلد في حق المحصن، وهو منسوخ بترك الجلد في حق ماعز والغامدية⁶³.

صور لوقوع التعارض بين السنة القولية والسنة الفعلية:

اختلف الأصوليون في عدد الصور التي وقع فيها التعارض بين الأقوال والأفعال، وقد أوصلها الشوكاني إلى ثمانية وأربعين قسمًا⁶⁴، ثم ذكر أن معظمها ليس عليه أمثلة تطبيقية، باستثناء أربعة عشر قسمًا عثر لها على أمثلة تدل عليها⁶⁵.

وهذه بعض الصور التي وقوع فيها التعارض بين السنة القولية والسنة الفعلية، وموقف العلماء من هذا التعارض:

- 1- الصورة الأولى: أن يفيد القول العموم بالنسبة للمكلف، ثم يأتي الشارع بما يعارضه، فعلاً مطلقاً، كالنهى عن استقبال القبلة أو استنبارها عند قضاء الحاجة، ثم فعله ذلك داخل البيوت، فللعلماء في هذه الصورة ثلاثة أقوال:
 - أ- أن الفعل مخصص للقول، سواء تقدم الفعل أو تأخر، وهو قول الشافعي وجملة من أصحابه⁶⁶.
 - ب- أن القول يبقى على عمومه في حق المكلفين، وأن الفعل خاص بالشارع دون غيره. وهو قول أبي الحسن الكرخي⁶⁷.
 - ت- التوقف، باعتبار أنهما دليلين تعارضاً، ولا بد من مرجح خارجي، وهو قول القاضي عبد الجبار⁶⁸.
- 2- أن لا يكون القول من صيغ العموم، ولا يعلم تاريخه، هل هو متقدم على الفعل أم متأخر عنه، ومثاله: أن الشارع نهى عن الشرب قائماً، وقد ثبت أنه فعل ذلك! وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة أقوال:
 - أ- الأول: تقديم القول على الفعل، وهو قول جمهور أهل الأصول⁶⁹، واستدلوا بعدة أدلة، منها: أن القول له دلالة، بخلاف الفعل لا دلالة له في نفسه وإنما لأمر خارج عنه وهو وجوب الإتيان، فكان القول أقوى⁷⁰، أن القول يتناول المكلف على

⁶¹ البخاري، كتاب الأضاحي 76 (رقم: 5235)، 2112/5.

⁶² مسلم، كتاب الحدود 29 (رقم: 1690)، 1316/3.

⁶³ انظر: خالد بن مفلح آل حمد، مجلة العدل، تعارض السنة القولية والفعلية دراسة وتطبيقاً (بحث محكم)، العدد 49، 1432هـ، ص 36-37.

⁶⁴ وبعضهم زاد على ذلك، فقد أوصلها صاحب شرح الكوكب المنير إلى اثنتين وسبعين صورة، انظر: تقي الدين أبو اليقظة محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح،

شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ، 1997م، 326/2 وما بعدها.

⁶⁵ الشوكاني، إرشاد الفحول، 81-79/1، وقد ذكر الشوكاني أنه نقل هذا عن الزركشي. انظر: البحر المحيط 261/3.

⁶⁶ انظر: الحافظ صلاح الدين العلائي، تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، ص79.

⁶⁷ انظر: المرجع السابق، ص82.

⁶⁸ انظر: المرجع السابق، ص83.

⁶⁹ انظر: المرجع السابق، ص100-101.

⁷⁰ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،

كل حال، أما الفعل فلا يتناول المكلف حال تقدم على القول، فالقول مقطوع في تناوله، والفعل مشكوك فيه، والمقطوع مقدم على المشكوك⁷¹.

ب- الثاني: تقديم الفعل على القول، وهو ما ذهب إليه الباقلاني، واستدل على مذهبه هذا بأن الفعل أبلغ في الدلالة على المراد من القول، ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة لم يبينها، وإنما قال للسائل: اجعل صلاتك معنا⁷²، من هنا قدم الفعل على القول.

ت- أنهما في الحكم سواء، لا ترجيح لأحدهما على الآخر إلا بدليل، وهو قول أبي المظفر السمعاني⁷³، واستدل على قوله بأن كل منهما -القول والفعل- يحصل به البيان، فكانا سواء، ولا تقديم لأحدهما على الآخر إلا بمرجح.

ويظهر أن منشأ الخلاف يرجع إلى: هل الفعل بمجرد مقتضى الوجوب أو لا؟ فمن قال إن الفعل بمجرد يدل على الوجوب مطلقاً، رجح تقديمه على القول أو توقف، لتكافؤ الأدلة في نظره، ومن يرى أن الفعل إنما يدل على ما دون الواجب كالاستحباب أو الإباحة ذهب إلى وجوب تقديم القول مطلقاً⁷⁴. وقد أشار إلى منشأ الخلاف الحافظ العلائي فقال: "... اعلم أن الكلام في ذلك مبني على مسألة فعله صلى الله عليه وسلم: ماذا يدل عليه في حق الأمة"⁷⁵. واختلافهم في هذه المسألة انبنى عليه الاختلاف السابق.

المطلب السابع: مقارنة الحديث النبوي مع غيره من الأحاديث:

المقارنة بين الأحاديث النبوية تنقسم إلى قسمين:

مقارنة من حيث اللفظ، ومقارنة من حيث المعنى، وسوف يكتفي الباحث في هذا المطلب بالإشارة إلى المقارنة من حيث المتن واللفظ مع ذكر الأمثلة التي توضح فائدة هذه المقارنة، وتظهر المراد والمقصود منها.

مقارنة المتن واللفظ:

إن المقارنة بين روايات الحديث النبوي في الموضوع الواحد سواء باللفظ أو المعنى تنطوي على أهمية بالغة، وقد نبه أئمة الحديث إلى تلك الأهمية، وأشاروا إلى تلك الفائدة، لأن الحديث المتضمن للموضوع الواحد حين تجتمع طرقه المتعددة عندها يظهر المراد منه جلياً، ولي من الحكمة الأخذ برواية والإعراض عن الروايات الباقية كما أشار إلى ذلك الحافظ أبو زرعة يقول الحافظ⁷⁶. وكما سيتبين لنا في المثال الذي سنذكره فإن فهم الحديث الواحد في كثير من الأحيان يتوقف على جمع وجوده المختلفة المنتورة في كتب المحدثين وأثارهم، وهو الموقف الذي سلكه وعبر عنه يحيى بن معين وكذا أحمد بن حنبل، لأن الحديث يفسر بعضه بعضاً لذلك كان لزاماً على الباحث والمشتغل بالحديث الوقوف على طرق الحديث وأن يجمع هذه الطرق ويضعها نصب حين قيل الخوض في فهم أي متن أو رواية تعرض عليه⁷⁷. أما الوقوف على رواية في الموضوع واحد دون باقي الروايات فهذا ليس من شأن الراسخين، بل هو من اتباع الهوى وعمل أصحاب الشبهات، كما يقول الشاطبي رحمه الله⁷⁸.

بيروت، ط2، 1401هـ، 399/1.
71 أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، المحصول، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1418هـ - 1997م، 389/3.

72 أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم النشر، ط1، 1994م، 373/1.
73 انظر: أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، 310/1-313.

74 انظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، 268/3.

75 انظر: الحافظ صلاح الدين العلائي، تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، ص95.

76 أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، طرح التثريب في شرح التريب، الطبعة المصرية القديمة، 181/7.

77 أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود طحان، مكتبة المعارف، الرياض، 856/2.

78 انظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عبد الهاللي، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1412هـ - 1992م، 174/1.

وهذا الذي أشرت إليه في الأعلى لم ينتبه له كثير من الحداثيون المشتغلون والمهتمون بنقد الحديث ومنتبه، ولهذا شرعوا وبدون روية في استعمال معول الطعن في الأحاديث الصحيحة والمثبتة في صحاح المصادر المعتمدة لدى أهل العلم والحديث، أخذوا بإنكار الحديث ورده لمجرد أن متنه غير مفهوم ويوحى بالتعارض والإشكال أو أن الألفاظ والمعاني أو الأسلوب لا يلائم – حسب زعمهم طبعاً- قد صدرت من نبي مفوه بارع في اختيار الألفاظ والكلمات، لذلك طرحوا الكثير من الأحاديث انطلاقاً من هذا الفهم والمنهج المتبع وادعوا من غير تثبت أن ما رده من روايات يأبى العقل الرزين معناها ويأنف العلم إثباتها ولا يؤيدها الواقع المحسوس وترفضها المتون المتواترة⁷⁹.

أقول: لا يسع الباحث الذي يبتغي من دراسته تحرير مسألة ما، أو الخروج بحكم فقهي لأمر ما، أو الوصول إلى نتائج دقيقة في قضية معينة، أن يقتصر فيها على رواية واحدة مما له صلة بموضوعه، بل ينبغي أن يستقري كل ما ورد في المسألة المراد دراستها، للوصول إلى نتائج علمية صحيحة، وما أجمل ما قاله أحدهم "وكم من مسألة وقع فيها الخلاف بسبب أن كل طرف من الأطراف تكلم بدليل أو أكثر، وأغفل بقية الأدلة في الباب، أو جمع فلم يستوعب، ففاته المخصص أو المبين أو المقيد. وهذا من أعظم الأبواب التي وقع بسببها الخلاف"⁸⁰. حيث قد نجد الحديث المروي بإسناد صحيح ولكن في الوقت نفسه متن هذا الحديث يتضمن حكماً مخالفاً لما جاءت به الروايات الأخرى والتي تناولت الموضوع نفسه مع فارق ملحوظ هو أن هذه الروايات أكثر شهرة أو ثقة وقبولاً من الحديث الأول. فعند ذلك يلجأ الباحث إلى جمع طرق الحديث ويقارن بين الروايات سنداً ومتناً ويتبع منهج المقارنة والعرض في نقد المتون، حيث يعرض الرواية المخالفة على تلك الروايات إلى أن يصل للفهم الصحيح للحديث ويعتمد النص الراجح ويرد المرجوح.

وللوقوف على مسألة مخالفة متن الحديث للأحاديث الثابتة والمشهورة وللمقارنة بين ألفاظ المتون اختار الباحث حديث أبي الأحوص المتعلق بشرب النبيذ والذي يفهم منه جواز الشرب للمسكر إذا كان دون مرتبة السكر، المخالف من حيث المتن للروايات التي تناولت الموضوع نفسه. نجد في حديث أبي الأحوص متن الرواية " اشربوا في الظروف ولا تسكروا" وتمسك كثيرون بمتن هذه الرواية للدفاع عن رأيهم في جواز شرب النبيذ وحله، وجعلوا منها حجة لمذهبهم، إلا أن روية أبي الأحوص مخالف مخالفة فاحشة لمتن الروايات المشهورة والثابتة التي تناولت الموضوع نفسه. وعند عرض متن رواية أبي الأحوص على تلك الروايات يتبين لنا جلياً وهم أبي الأحوص والخطأ الفاحش الظاهر الذي وقع فيه عند جملة (ولا تسكروا)، حيث نجد أن كل تلك الروايات جاءت باللفظ المحفوظ عند المحدثين والذي ينهى عن شرب المسكر ولا يجزه كما فهم من رواية الأحوص. فمن هذه الروايات " ولا تشربوا مسكراً" وكذلك رواية " ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية ولا تشربوا مسكراً " ومثله حديث "واجتنبو كل مسكر" وغيرها من الروايات. فمن خلال عرض الروايات على بعضها أو ما هي أوقى وأثبت منها نجد أن ما من أحد قال الذي قاله وراوه الأحوص، وبه يتبين لنا وهم الأحوص في روايته لهذا الحديث مما يجعلنا نرد روايته ونرجح عليها الروايات التي تحرم شرب النبيذ لأنها أقوى منها وأثبت وهي الروايات المشهورة عند أهل الحديث والمشتغلين به، وبهذه يزول التعارض الظاهري بين متون الروايات بما يغلق الباب أمام المتخربين المتصدين في الماء العكر لإيجاد حجة ولو كانت واهية للتمسك بها وتدعيم موقفهم ومذهبهم من خلالها على عدم قبول الأحاديث للتعارض الحاصل بين متونها مما يستعصي على الفهم الصحيح للحكمة والحكم الإلهي المراد من خلالها⁸¹.

79 محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، ص19.

80 جمال بن نصر عبد السلام، كيف تحرر مسألة فقهية، دار العقيدة، ط1، 1432هـ - 2011م، ص7.

81 أحمد زكي، ثورة الإسلام، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1955م، ص44.

النتيجة:

مما سبق من البحث ومن خلال التعرض لموقف الصحابة في الفترة التي عايشوا فيها الأحاديث النبوية وكيف أنهم اهتموا كثيراً بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم محاولين فهمها فهما يليق بمقام من نطق بها، وكذلك نفهم منهج المحدثين الذين استلموا لواء الدفاع عن السنة وحمائيتها وحاولوا فهمها الفهم الصحيح من غير زيغ أو تأويل لا يتوافق مع المنطق والمعقول ، ونجد أنهم حاولوا إيجاد الأجوبة الشافية والمقنعة في حال وجود التعارض بين الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يطرحوا أي حديث بمجرد وجود إشكال ظاهر في الحديث عند عرضه على حديث آخر مثله. وكان موقفهم في هذه الحالة إيجاد التوفيق والجمع بين هذه الروايات من خلال إحالة سبب التعارض ومرجعه إلى الراوي ووجهه وليس إلى المروي وهذا يستدعي التعمق في البحث والتدقيق للوقوف للجوهر الصحيح واللفظ الأقرب إلى الرواية التي نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم مع القناعة التامة عندهم أن هذه الرواية في غالب الظن نسبتها إلى النبي نسبة صحيحة. بينما نجد موقف الحداثيين المعاصرين نقد المتن النبوي من خلال عرضه على عموم أحاديث السنة، أنهم لم يبذلوا أي جهد يذكر في هذا المضمار والسبب في ذلك حسب ما يظهر للباحث أنهم يرفضون خبر الأحاد كلياً، فلا داعي إذا لعرضه أو تضييع الوقت بمعرفة صحة متنه أو ضعفه أو وضعه ونسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وحجتهم في ذلك أنه غير قطعي، فلا يمكن الاعتماد عليه والاستدلال به في مسائل الدين، ولذلك فهم يرون أن الأخذ به مقصور على عصر نزول الوحي دون غيره من العصور. حتى الحديث المتواتر لم يسلموا به، فقد زادوا في شروط قبوله على ما وضعه المحدثون من الشروط، الأمر الذي جعل الحديث المتواتر لا وجود له، بل صرح بعضهم أن المتواتر هو الجانب العملي من السنة.

المصادر والمراجع

- 1- ابن العراقي عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التثريب، الطبعة المصرية القديمة.
- 2- ابن حبان محمد، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م.
- 3- ابن حنبل أحمد، مسند أحمد أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب أرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001 م.
- 4- ابن رجب زين الدين، شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الرزقاء، ط1، 1987م.
- 5- ابن كثير إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1988 م.
- 6- ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- 7- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تحقيق محمد الصباغ، بيروت، الدار العربية، 1974م
- 8- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- 9- أبو رية محمود، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة.
- 10- أبو زهو محمد محمد، الحديث والمحدثون، الرياض، 1984م.
- 11- أبو زيد نصر حامد، دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة، المركز الثقافي العربي، ط3، 2004م.
- 12- أبو غدة عبد الفتاح، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، دار عالم الكتب، ط1، 1984.
- 13- آل حمد خالد بن مفلح، تعارض السنة القولية والفعلية دراسة وتطبيقاً (بحث محكم)، مجلة العدل، العدد 49، 1432هـ.
- 14- الإدلبي صلاح الدين، منهج نقد الحديث عند علماء الحديث النبوي، دار الفتح، ط 1، 2013 .
- 15- الأعظمي محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتب الإسلامي، ط1، 1980م.
- 16- الباحثون المسلمون، العلاج بأبوال وألبان الإبل بين العلم والخرافة، نشر: موقع الموسوعة القرآنية.
- 17- البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط5، دمشق، 1993م.
- 18- البغدادي الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف، الرياض.
- 19- البيهقي أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عطا، دغر الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2003م.
- 20- الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.
- 21- الجوزية محمد بن قيم، الطب النبوي، دار السلام، الرياض، 1433هـ.
- 22- الخطيب محمد عجاج، أصول الحديث وعلومه ومصطلحاته، دار الفكر، بيروت، 2016.
- 23- الخطيب محمد عجاج، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، دمشق، 1988م.
- 24- الدارمي محمد عبد الله، سنن الدارمي (مسند الدارمي)، تحقيق حسين أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط 1، 2000 م.
- 25- الدينوري عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراف، ط3، 1999م.
- 26- الرازي فخر الدين، المحصول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1997م.
- 27- الزركشي بدر الدين، الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2001م.
- 28- الزركشي بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، 1994م.
- 29- السباعي مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق، .
- 30- السبكي تقي الدين، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999م.
- 31- السمعاني أبو المظفر منصور بن محمد المروزي، قواطع الأدلة في الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.
- 32- الشاطبي إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، 2004.
- 33- الشاطبي إبراهيم بن موسى، الاعتصام، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1992م.
- 34- الشوكاني محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، 1992.
- 35- الصنعاني محمد بن إسماعيل، إجابة السائل شرح بغية الأمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
- 36- الطحاوي أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، عالم النشر، ط1، 1994م.
- 37- العقل ناصر، الاتجاهات العقلانية الحديث، دار الفضيلة، بيروت، ط1، 2001م.
- 38- العائلي الحافظ صلاح الدين، تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1996.
- 39- الفتوح تقي الدين، شرح الكوكب المنير، مكتبة العبيكان، ط2، 1997م.
- 40- القسطلاني شهاب الدين، إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط7، 1323هـ.
- 41- المطعني عبد العظيم، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتقنيدي ونقد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1999م.
- 42- المعلمي عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية، بيروت، 1406 هـ / 1986م

- 43- المناوي عبد الرؤوف، فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ط1، 1356هـ.
- 44- النسائي أحمد بن شعيب، سنن النسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2001 م.
- 45- أوزون زكريا، جنابة البخاري، رياض الريس للنشر، ط1، 2004.
- 46- بدران عبد القادر بن أحمد، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ.
- 47- حارث فخري عيسى، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، دار السلام، مصر، 2000.
- 48- حوى سعيد، الرسول، دار السلام، 2006م.
- 49- رضا صالح بن أحمد، الإعجاز العلمي في السنة النبوية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001م.
- 50- زكي أحمد، ثورة الإسلام، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1955م.
- 51- عايب ذياب ووالي عبد الرزاق، المتون التي انتقدتها الحداثيون في صحيح البخاري، الجامعة الجزائرية، 2020.
- 52- عبد السلام جمال بن نصر، كيف تحرر مسألة فقهية، دار العقيدة، ط1، 1432هـ - 2011م، ص7.
- 53- عتر نور الدين، السنة المطهرة والتحديات، مجلة مركز بحوث السنّة والسيرة - قطر، العدد الثالث، 1988 م.
- 54- غلام رسول محمد طاهر حكيم، السنة في مواجهة الأباطيل، دعوة الحق السنّة الثانية: 1402 هـ العدد 12.
- 55- محمود كمال ومحمد عبد المنعم حسين، كلمة الطب في حديث الذباب، مجلة الأزهر في عدد رجب سنة 1378هـ.
- 56- مسلم بن حجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله (صحيح مسلم)، تحقيق فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1955م.
- 57- ملا خاطر خليل إبراهيم، الإصابة في صحة حديث الذبابة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الرياض، ط1، 1405هـ.
- 58- منتصر خالد، وهم الإعجاز العلمي، دار العين للنشر، ط1، 2005م.
- 59- يوسف الحاج أحمد، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة، مكتبة ابن حجر، دمشق، ط2، 2003م.

61-Tuzcu, Recep, Buhârî'nin Sahih'inde Müdrec Hadislerin Tespiti, *Sahih-i Buhârî: Geleneksel ve Çağdaş Yaklaşımlar*, 2020

Extended Abstract

The Confronting the Hadith of the Prophet with his Sunnah: The Opinions of Hadithists and Modern Thinkers

The subject of criticism of the text continues to arouse the interest of many researchers in the sciences of hadith and those working in this field. We find many books, studies and articles that dealt with the issue of criticism of the text of the hadith As well as the presentation of the body of the hadith on historical facts and events, and the same is the presentation on experimental science or the faculties of religion and its general principles. All this effort expended in this field has the main objective of capturing the essence of the text of the hadith of the Prophet, standing on the extent of the authenticity of what was reported from the Prophet, peace and blessings of God be upon him, and distinguishing the rich from the precious and the weak from the strong. What was put on his tongue from the words and actions added to him falsehood and slander. One of the foundations and criteria of criticism of the Prophet's text was the measure of presenting the hadith transmitted from the Prophet to the Sunnah or other hadiths that were quoted from him, may God's prayers and peace be upon him, in order to determine the extent of compatibility between these hadiths attributed to the Prophet, may God bless him and grant him peace, which contain one content or narrate a historical incident or a fact from The facts that took place in the era of the Prophet, may God bless him and grant him peace.

This article discusses this criticism scale, including the meaning of presenting to the Sunnah with an exposure to the position of the Companions and their interest in this type of presentation, as well as the position of the ancient people, contemporary and modernists from this presentation and the extent of their orientation and acceptance of it, supporting this with examples that enrich the research and show the desired goal of the article to the public .

The research deals with the first requirement, the position of the Companions from presenting the Sunnah to the Sunnah, their position on this issue, and the Companions' interest in the Prophetic Sunnah in general. The article also deals with the meaning of presenting the Sunnah to the Sunnah and the position of specialists in hadith, and it deals with the viewpoint of modern thinkers who are interested in critiquing the body of hadith in general and the criticism of the text by presenting it on the body of my hadiths like it. The research mentions two narrations around which the hadith and discussion revolved in the criticism of the text as models for the issue of presenting the Sunnah to the Sunnah. The research also deals with the reasons for the difference of words in the same hadith and the possibility of conflict between the verbal and actual Sunnah. At the end of the research, the position that is closer to reasonable and more acceptable ends with mentioning the evidence and the reasons for the weighting in that..

Keywords: Presentation, Criticism, Sunnah, Narrations, Companions, Modernity.